العدد 169 • فبراير 2024

سياقات

تقدير موقف يختبر سياق موضوع أو خبر، زماناً ومكاناً، ويقرأ تداعياته السياسية والاقتصادية والأمنية، مستعرضاً مسارات مستقبلية متوقعة للحدث وفق التقديرات العلمية المتاحة

@asbab_gp @asbab.gp Asbab.com

أسباب

اتفاق الهند والإمارات لتشغيل "الممر الاقتصادي".. لماذا تهتم نيودلهي بمنطقة الخليج؟

الحدث

- وقعت الهند والإمارات، يوم الثلاثاء 13 فبراير/شباط الجاري، اتفاقية إطارية لتشغيل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) والذي أعلن عنه في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي في سبتمبر/أيلول الماضي، ومن المفترض أن يمتد من الهند عبر الإمارات والسعودية والأردن و"إسرائيل" إلى أوروبا. عقب زيارته للإمارات، توجه رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" إلى الدوحة حيث التقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وناقش الجانبان التعاون في مجالات الاستثمار والطاقة والفضاء.

التحليل: الهند قوة اقتصادية صاعدة ذات نفوذ متزايد في الخليج

- يساهم الاتفاق الهندي الإماراتي في تعزيز فرص تقدم مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ويأتي ضمن استراتيجية إدارة "بايدن" الواسعة لاحتواء النفوذ الصيني دوليا، حيث تتبنى واشنطن جهود تعزيز علاقات الهند مع قوى الشرق الأوسط، خاصة دول الخليج ومصر، كبديل لعلاقاتهم التجارية مع الصين، كما أن الإدارة الأمريكية تنظر لمشروع الممر الاقتصادي كمنافس استراتيجي لمبادرة الحزام والطريق الصينية والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى خلق سلاسل توريد جديدة إلى أوروبا تعتمد على الهند بدلا من الاعتماد على الصين.
- وبالرغم من أن الأهداف الاقتصادية والسياسية للدول المشاركة في الممر لا تزال قائمة، والمتمثلة في تعزيز الارتباط الإقليمي والتعاون الاقتصادي، فإن نجاح الممر **يرتبط إلى حد كبير بالمشهد الجيوسياسي المعقد في الشرق الأوسط**؛ حيث سيكون لآثار الحرب في غزة انعكاساتها على المشروع الذي سيواجه تحديات تجعل من تنفيذه بشكل عملي أمرا غير مرجح في المدى القريب. ونظرا لأن ميناء حيفا الإسرائيلي من المتوقع أن يكون البوابة

يتبع

التحليل: الهند قوة اقتصادية صاعدة ذات نفوذ متزايد في الخليج

ص 02

الرئيسية للممر مع موانئ جنوب وغرب أوروبا، لذا يعتمد تطوير واستكمال الممر المقترح بشكل رئيسي على تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل أو على الأقل الوصول إلى تفاهمات حول الجزء الشمالي من الممر، وهو أمر من الصعب تحقيقه إلا في سياق إقليمي أوسع يشمل ترتيب الأوضاع في غزة بعد الحرب.

- **ويأتي الاتفاق الهندي الإماراتي أيضا في سياق تحول مضطرد شهدته علاقات الهند مع دول الخليج العربي منذ وصول رئيس الوزراء الهندي "مودي" إلى السلطة في عام 2014؛** فبخلاف الحكومات الهندية السابقة التي كانت حذرة في التعامل الوثيق مع دول الخليج العربي نظراً لعلاقاتهم التاريخية والمميزة مع باكستان الخصم الاستراتيجي للهند، **سعى "مودي" إلى توجيه الدبلوماسية الهندية باتجاه غرب آسيا وخاصة منطقة الخليج دون إعطاء أهمية كبيرة لعلاقات باكستان القوية مع دول المنطقة،** وساعده في ذلك توجه السعودية والإمارات في السنوات الماضية إلى الفصل في العلاقات بين نيودلهي وإسلام آباد.

- **وتدفع طموحات الهند الاقتصادية التي من المتوقع أن تتجاوز ألمانيا بحلول عام 2026 وتصبح رابع أكبر اقتصاد في العالم، رئيس الوزراء "مودي" لإعطاء الأولوية لتعميق العلاقات مع دول الخليج العربي،** في ظل المصالح المتعلقة بواردات الطاقة والعمالة الهندية. علاوة على ذلك، شكّل **تنامي علاقات الصين في منطقة الخليج العربي حافزا آخر للهند لتكثيف جهودها الدبلوماسية مع دول الخليج،** لاسيما في ظل قلق الهند إزاء جهود الصين لبسط نفوذها عبر موانئ مطلة على بحر العرب ومضيق باب المندب وإقامة قواعد عسكرية، الأمر الذي تراه نيودلهي تهديدا لخطوط التجارة الهندية الأكثر أهمية والمتجهة عبر الشرق الأوسط إلى أوروبا.

- **يستهدف "مودي" جذب رأس المال الخليجي في سياق سعيها لتسريع النمو الاقتصادي للبلاد وذلك عبر تشجيع صناديق الثروة السيادية الخليجية على الاستثمار في البنية التحتية والاستثمارات الداخلية الطموحة في الهند.** ولاقت طموحات الهند صدى داخل دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة السعودية والإمارات وقطر، التي نظرت باهتمام متزايد إلى الهند باعتبارها سوقاً ناشئة مهمة لصادراتهم من الطاقة، فضلا فرص المشاريع المشتركة التي تتوافق مع استراتيجية دول المنطقة القائمة على تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز والتوجه إلى الاستثمار بشكل كبير في الطاقة المتجددة والقطاعات التكنولوجية. ويعد مجلس التعاون الخليجي حالياً أكبر كتلة شريكة تجارية للهند، حيث بلغت قيمة التجارة الثنائية في السنة المالية 2021ـ2022 أكثر من 154 مليار دولار أمريكي، كما أصبحت الإمارات والسعودية ثالث ورابع أكبر شريكين تجاريين للهند.

- تعتمد الهند على الواردات لتلبية معظم احتياجاتها النفطية حيث تستورد 90٪ من احتياجاتها من النفط. وتوفر دول الخليج العربي حوالي 60٪ من احتياجات الهند من النفط الخام، وتوفر السعودية وحدها نحو 18٪ من احتياجات الهند النفطية، كما تعد قطر أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى الهند بنسبة 48٪ من واردات الهند من الغاز المسال. **وتمثل الزيادة المتوقعة في الطلب الهندي على النفط والغاز خلال العقد الحالي دافعا كبيرا للهند للمضي قدما في تعزيز علاقاتها مع دول الخليج وتأمين إمدادات الوقود الأحفوري في المستقبل.**

يتبع

التحليل: الهند قوة اقتصادية صاعدة ذات نفوذ متزايد في الخليج

ص 03

- تتلقى الهند أكبر قدر من التحويلات المالية من الخارج على مستوى العالم، وتمثل حوالي 3٪ من إجمالي الناتج المحلي للهند، **وتساهم العمالة الهندية في الخليج والتي تبلغ 8.9 مليون هندي بحوالي ثلث إجمالي التحويلات المالية للهند**. واستفادت تدفقات التحويلات إلى الهند بشكل خاص من اتفاقية التبادل التجاري مع الإمارات بالعملات المحلية إذ إن استخدام الدرهم والروبية في المعاملات عبر الحدود ساهم بدور فعال في توجيه المزيد من التحويلات عبر القنوات الرسمية إلى الهند، كما ساهمت الإمارات في العام الماضي بـ 18٪ (22.5 مليار دولار) من إجمالي التحويلات في الهند وهي ثاني أكبر مصدر للتحويلات بعد الولايات المتحدة.
- **يعد التعاون الأمني المجال الأقل تطورا في العلاقات الهندية الخليجية، ومع ذلك يشهد هذا المجال زخما متزايدا مؤخرا في ظل سعي الهند إلى ضمان بقاء خطوط الملاحة البحرية مفتوحة**. إذ اتخذت أشكال التعاون الأمني بين الهند والخليج مسارات متعددة بما في ذلك اتفاقيات التعاون الدفاعي والتعاون في مجال الاستخبارات ومكافحة الإرهاب والتدريبات والمناورات البحرية الثنائية. وتقدم الهند مساهمة ملحوظة في الأمن البحري على مدار العام في خليج عمان وخليج عدن، كما كثفت البحرية الهندية انتشارها في المنطقة إلى 12 سفينة ردا على هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، رغم تجنب البحرية الهندية مشاركة القوات الأمريكية والبريطانية في توجيه ضربات للحوثيين في اليمن.